كلمة ونص

ميشيل خياط

الحرب في حارتنا!

أوصل قراصنة الجو المعاصرون– محتلو فلسطين الصهاينة– الحرب على الفلسطينيين واللبنانيين إلى حارتنا.

أمشي كل يوم من ساحة الهدى في المزة جبل إلى الشيخ سعد، كرياضة يومية، بعد غياب الشمس واعتدال الطقس، أي نحو الساعة السابعة والنصف مساء، وأجاور بنايات الـ14 في الساعة الثامنة والربع تقريبا، أي في اللحظة ذاتها التي قصف فيها الكيان الصهيوني إحدى بنايات الـ14 وقتلت 9 رجالاً ونساء وأطفالاً وجرحت عشرات المواطنين، وأحدثت دماراً هائلاً.

لم أقم بتلك الرياضة يوم الثلاثاء الماضي، إذ ذهبت إلى المركز الثقافي في «أبو رمانة» للاستماع لمحاضرة دعت إليها جمعية العلوم الاقتصادية.

مصادفة أنقذتني ربما من الموت أو الهلع الفظيع على الأقل، لكن ما حدث يعني أن الحرب وصلت إلى حارتنا وهذا ما رحت أردده في حواراتي مع سائقي الميكروباصات الذين مازالوا «يمرمروننا»، ويبتزوننا لمضاعفة الأجر واختصار المسافة المقررة لهم، ويغيظوننا إذ يرفضون العمل بحجج كثيرة مثل التعب والذهاب للصيانة أو افتقارهم للمازوت.

لجأت ذات مرة لشرطي السير، مستنكراً رفضهم العمل فأجابني: هل يفعلون ذلك كمزاج أو لافتقارهم إلى المازوت؟

قلت له: وكيف نتأكد..؟

ابتعد عني ومضى لشأن آخر.

جعلتني الواقعة القرصانية المذهلة في معانيها، أكثر حدة في حواراتي مع العاملين في صالات السورية للتجارة، فبعد أن حرمتنا طوال الصيف الماضي من شراء «العنب» بسبب إصرار المستثمر ــ على تسوق الأصناف الممتازة، وبيعها بأغلى الأسعار «25 و20» ألف ليرة للكغ الواحد، بحجة أنها ممتازة، بدأت الآن ببيع البرتقال الأخضر بـ9000 ليرة للكغ الواحد..!! علماً أن مزارعي الحمضيات لا يحصلون على 10 بالمئة من هذا المبلغ.

وأعيش الحدة ذاتها في استنكار ارتفاع أثمان السلع الأساسية في منافذ القطاع الخاص «السكر الرز الزيت النباتي .... إلخ»، بإجماعة ما هكذا تورد الإبل، الحرب تعصف بنا من كل جانب، عشرات ألوف الشهداء في غزة ولبنان، وتدمير مئات ألوف الأبنية، وتهجير مئات ألوف اللبنانيين، وفد منهم إلى سورية أكثر من مئة ألف مواطن حتى الآن، وتهرع مؤسسات حكومية وشعبية للحفاوة بهم وتأمين المأوى اللائق لهم، والخدمات الطبية المجانية بمختلف أنواعها وتضطلع الجمعيات الخيرية السورية بتأمين الملبس والمأكل لهم، وتتعاون دول أجنبية ومنظمات إنسانية دولية معنا لتأمين بعض احتياجات الوافدين الأشقاء والعائدين السوريين.

روت صحفية كبيرة وقديرة في سياق الحوار على هامش المحاضرة التي أصغيت إليها في المركز الثقافي، كيف أن صعاب النقل أساءت كثيراً للمشاريع الصغيرة، في قريتها في ريف جبلة البعيد، بعد ازدهار لافت.

إن تلك الصعاب الناجمة عن ارتفاع أجور النقل، حرمت أصحاب المشاريع الصغيرة من نقل منتجاتهم إلى الأسواق الكبرى في جبلة أو اللاذقية لبيعها هناك، ولعل غياب التسويق يخنق الإنتاج، لم تحظ مسألة النقل باهتمام جدي على صعيد التنظيم أو توريد باصات لتخديم الريف.. إلخ.

ولئن انتظرنا طويلاً الوزارة الجديدة، لتباشر بأداء نشط، نفاجأ أنها بدأت برفع الأسعار «مازوت التدفئة»، وتلوح بقرارات غير شعبوية «أي غير شعبية»، وتكرر موضوع تصحيح الدعم النقدي لعدة سلع وخدمات من دون أي حديث عن تصحيح الرواتب التي فقدت معناها ووظيفتها وجدواها.

لكنها «أي الوزارة الجديدة » بدت مهتمة بالرأي الآخر الناقد، إذ استغربت في مطالعة لمديرية الإعلام في مجلس الوزراء، نقلت إليها من داخل اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، عدم وجود مداخلات لممثلي النقابات والاتحادات، مختلفة عن وجهة نظر الحكومة، ولاسيما على مستوى الأولوية ودور القطاع الخاص أو القطاعات التي تمثلها هذه الاتحادات والنقابات!

مستقوياً بهذا الموقف لإعلام مجلس الوزراء أقول وبمنتهى الحزم ونحن في لحظة صمود كبرى وساخنة جداً، الشعب يريد قرارات شعبوية، وليس الآن وقت النظريات الأكاديمية، مرحلياً نفذوا إجراءات شعبوية ثم اعملوا ما ترتؤون أكاديمياً واستراتيجياً.

وأعتقد أن الشعب يريد جريدة ورقية إخبارية شاملة يفهم منها ما يدور حوله بيسر، ويريد حلا لأزمة النقل الطاحنة داخل المدن ومنها إلى الأرياف، ورواتب تكفي أساسيات الحياة على الأقل.

إنها من مستلزمات الصمود والمقاومة والتفاني في مواجهة قرصان العصر «الإسرائيلي » للقضاء عليه وتخليص البشرية من ويلاته.

«التعبئة التراكمية» جديد اللاذقية

سائقون هناك خلل في عمل أجهزة التتبع

| اللاذقية- عبير محمود

ربما مشهد الازدحام عند مواقف السرافيس وفي معظم الكراجات لم يعد مستغرباً في اللاذقية، فبعد أن انضبطت الأمور بمتابعة قطاع النقل لتركيب أجهزة التتبع على كل الخطوط وضمان عمل السرافيس، تعود المشاهد في الشوارع إلى ما قبل GPS.

ويبدو أن الخلل الفني في أجهزة التتبع لم يتم حله 100 بالمئة، فالبطاقات المخصصة لتعبئة المازوت بحسب الكثير من سائقي السرافيس لم تفتح بالمخصصات النظامية اليومية وفقاً لعدد الرحلات، مشيرين إلى وجود مشكلة حقيقية في طريقة عمل البطاقات حتى تاريخه.

وذكر أحد السائقين أن هناك تفاوتاً في الكميات الممنوحة لكل مركبة، مبيناً أن بعض السائقين لا يعملون وتفتح بطاقاتهم والعكس صحيح، وهذا دليل خلل قائم في عمل أجهزة التتبع ما يسفر عن ظلم للبعض على حساب البعض الآخر، ليكون المواطن هو الخاسر لعدم عمل السرافيس بالشكل الفعلي خوفاً من عدم منحها المخصصات اللازمة من المازوت.

من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية المختص بقطاع المحروقات وحماية المستهلك والصناعة، معلا إبراهيم، لـ«الوطن»، أن المازوت متوفر ولا يوجد نقص في المخصصات لوسائل النقل، وهناك متابعة لعمل أجهزة التتبع مع الجهات المعنية لمعالجة أي خلل يظهر فيها.

وأشار إبراهيم إلى التوجه للعمل وفق آلية «التعبئة التراكمية» بالتنسيق بين الجهات المعنية بعمل أجهزة التتبع والمحروقات، موضحاً أنه تم اتخاذ إجراءات وخطوات جديدة لعمل أجهزة التتبع لوسائل النقل وما يلزمها من مخصصات مازوت، وذلك بأنه حسب عمل السرفيس أو المركبة يتم منحها المخصصات وفق عدد الرحلات المنفذة عن اليومين الماضيين على سبيل المثال، بما يضمن حصولها على كامل المخصصات.

وأضاف عضو المكتب التنفيذي أن كل سائق سرفيس تصله رسالة لتعبئة كامل المخصصات من المازوت عن يومين سابقين، شريطة أن يكون قد نفذ الرحلات المحددة له وعمل على الخط بالتزام لتأمين المواطنين.

وذكر أن الآلية الجديدة تساهم في ضبط عمل وسائل النقل وتمنح السائق حقه وبالوقت نفسه تأمين نقل المواطن، مشدداً على أن الجهات المعنية في النقل والمرور تتابع عمل السرافيس لضبط المتسربين والمخالفين.

ويسأل مواطنون عن أسباب الخلل في أجهزة التتبع التي طالما قد روج لها بأنها الحل الجذري لمشاكل النقل، وما سبب الأعطال التي باتت تتكرر بشكل ملحوظ خلال الفترة الحالية دون وجود معالجة حقيقية لها، وهذه الأسئلة تبقى بعهدة الجهة المسؤولة عن عمل هذه الأجهزة.

> عضو مكتب تنفيذي: المازوت متوفر ولا يوجد نقص في مخصصات وسائل النقل

اليوم إطلاق حملة اللقاح الوطنية الشاملة

| محمود الصالح

تنطلق اليوم الأحد حملة اللقاح الوطنية الشاملة لمتابعة الأطفال المتسربين وتعزيز اللقاح الروتيني، وتستمر حتى 17 الشهر الجاري وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي.

وبينت مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة رزان طرابيشي في تصريح لـ«الوطن» أنه على الأهالي اصطحاب أطفالهم للمراكز الصحية أو الفرق الجوالة لتقييم حالتهم التلقيحية وإعطائهم اللقاحات المستحقة، وأن الفئة المستهدفة جميع الأطفال دون الـ5 سنوات.

وعن سبب توجه الحملة لجميع الأطفال دون 5 سنوات بين طرابيشي أن تحري الحالة التلقيحية أي التأكد من أن الطفل مستكمل للقاحاته المدرجة في برنامج التلقيح الوطني وإعطاء اللقاحات المستحقة، وتزويد الأهل ببطاقات لقاح في حال عدم وجودها.

وعن مكان تقديم اللقاح ذكر التصريح أنه في المراكز الصحية والفرق الجوالة «يوجد معهم مهمات من مديريات الصحة».

أما الحالات الشائعة التي لا تمنع اللقاح فهي ارتفاع درجة الحرارة البسيط، الإسهال، السعال والرشح اليرقان الفيزيولوجي، واستعمال الصادات الحيوية.

وبالنسبة للحالات التي تمنع اللقاح فهي ارتفاع الحرارة أكثر أو يساوي 38. 5م، المصاب بمرض منهك يستدعي دخوله المشفى، تحسس لجرعة لقاح سابقة «تشكل مانعاً للقاح نفسه»، المصاب بمرض منقص للمناعة، المعالج بأدوية مثبطة للمناعة، والمعالج بأدوية منقصة للمناعة مثل الكورتيزون «يعطى اللقاح بعد 30 يوماً من إيقاف المعالجة».

وعن الرسائل الرئيسة للحملة التي يتوجب على الأهالي معرفتها أشار التصريح إلى ضرورة مراجعة الأهالي المراكز الصحية والفرق الجوالة مصطحبين أطفالهم دون الخمس سنوات لتحري الحالة التلقيحية وتقييم للقاحات المستحقة، كما أن اللقاح آمن ومعتمد من منظمة الصحة العالمية.

وأشارت إلى أن التلقيح أمر ضروري وكل طفل يحتاج إلى عدد من جرعات اللقاح خلال العام والنصف الأول من حياته والى جرعات إضافية داعمة بعد ذلك، كما أن التلقيح أمر ضروري خاصة خلال العامين الأول والثاني من عمر الطفل لأنه يعزز مناعة الأطفال ضد الأمراض، والوقاية المبكرة خير من العلاج.

وأشارت إلى أن التلقيح يحمي الطفل من عدة أمراض خطيرة، والطفل الذي لم يلقح ضد المرض أكثر عرضة للإصابة بالمرض ومضاعفاته.

ولفتت إلى أن اللقاحات توفر الحماية للأطفال والمجتمع والتهاون في إعطاء اللقاح للأطفال يضر بصحة الطفل والمجتمع، والوقاية من الأمراض المشمولة باللقاح ممكنة وسهلة عن طريق اللقاح.

وبينت أن جميع العناصر المشاركة بالحملة مؤهلة ومدربة، ولا يطلب من الأهل أي وثيقة، وفي حال عدم وجود بطاقة اللقاح سيتم تزويدهم ببطاقة جديدة.

ويشمل برنامج التلقيح الوطني في سورية كل الأطفال ويهدف إلى إنقاص معدلات المراضة والوفيات عند الأطفال دون الخمس سنوات من خلال التلقيح المنهجي للأطفال باللقاحات التي تحميهم من الأمراض.

كما تسعى وزارة الصحة باستمرار إلى تأمين أفضل اللقاحات الموجودة في العالم وتوفيرها في جميع المراكز الصحية في المحافظات والفرق الجوالة بشكل مجاني.

المحكمة المذهبية بالسويداء تتخلى عن تحديد سقف المهور

وسائل التواصل الاجتماعي هي أحد أسباب الطلاق

شباب يقبلون على الزواج فقط لدواعي السفر لعدم منح دول للإقامة إلا للعائلات

| السويداء– عبير صيموعة

برزت في الآونة الأخيرة في السويداء ظاهرة توجه الخاطبين عند تسجيل عقد الزواج في المحاكم الشرعية بتسجيل المهر المقدم والمهر المؤجل بالليرات الذهبية أو بالغرامات وهي غير مقبوضة على الأغلب وبلا سقف ما أفرز ظاهرة غريبة عن مجتمع السويداء وخلق شريحة مخملية تتنافس على تسجيل عدد أكبر من الليرات الذهبية ضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والتقاليد، كما أدى إلى عزوف كثير من الشباب عن فكرة الزواج بسبب غلاء المهور وعدم القدرة على التشبه بأصحاب الثروة والمنافسة والتسابق في تسجيل الليرات الذهبية.

وأوضح عدد من المحامين ممن التقتهم «الوطن» في القصر العدلي أن تدهور قيمة الليرة السورية نتيجة الأزمة دفع الأهالي وللحفاظ على القيمة الشرائية لقيمة المهر بتسجيل ليرات ذهبية أو عدد من الغرامات الذهبية دون ضابط وبسقف مفتوح وذلك بعد أن تم تجريم التحامل بالعملة الأجنبية وعدم استقرار سعر صرفها في السوق السوداء وعدم قبول المحاكم تسجيل المهر مقدمة أو مؤجله بالعملة الأجنبية.

كما انقسمت آراء المحامين بين مؤيد ومعارض لتسجيل المهر المقدم والمؤجل بالغرامات أو الليرات الذهبية، حيث اعتبره البعض بمنزلة رادع لظاهرة الطلاق التي سجلت أعداداً كبيرة في الآونة الأخيرة وخاصة بين صغار السن وحديثي الزواج، ومنهم من عارضه معللين ذلك بعدم وجود أي رادع إذا أراد الطلاق أحد الزوجين، فإذا أرادت الزوجة الطلاق تتنازل عن حقوقها الزوجية وإذا أرادت الانتقام تلجأ إلى التضييق عليه بالسجن باعتبار المهر المؤجل في صك الزواج سنداً تنفيذياً ضد الزوج ودياً ممتازاً يجب أن يسدد أولاً قبل أي دين آخر، وبالتالي فإنهم أكدوا ضرورة تحديد سقف للمهور لا يمكن تجاوزه كما كان معمولاً به سابقاً.

قاضي المحكمة المذهبية في السويداء جمال منذر أوضح لـ«الوطن» أن المحكمة المذهبية وبالاتفاق مع الهيئة الروحية كانوا قد حددوا سقف المهر بالنسبة للزوجين بما يتناسب مع الوضع المعيشي والاقتصادي والهدف منه تشجيع الزواج ولكي لا يشكل المهر عبئا على الراغبين بالزواج.

وأضاف: إلا أن المهر ونتيجة الأوضاع الاقتصادية الحالية وانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية لم يعد يحقق الحد الأدنى لمعيشة الزوجة في حال تم التفريق والطلاق وبناء عليه ارتأت المحكمة المذهبية تطبيق نص المادة القانونية 54 من قانون الأحوال الشخصية المعدلة بالقانون 4 لعام 2019 والتي تنص أنه «لا حد لأقل المهر ولأكثره» والتالي فسح المجال للطرفين بتحديد المهر وفق القانون، مشيراً إلى أن المحكمة دأبت على تطبيقه منذ ثلاث سنوات تقريباً لأن المهر بموضوع الزواج ليس تجارة إنما هو حق من حقوق الزوجة المكتسبة وكانت النتائج إيجابية بعملية الإقبال على الزواج وازدياد الثقة بمؤسسة الزواج بين الشباب كما انعكس على موضوع الطلاق، لأننا لاحظنا أن أغلب حالات الطلاق المقدمة تأتي للعقود المسجلة قبل التوجيه بفتح سقف المهر.

وتابع: كما لاحظنا أن الموضوع المادي مهم جداً في تثبيت العلاقة الزوجية حيث أصبح وفي حال التفكير بالطلاق أن يكون من ضمن التفكير موضوع تسديد المهر وهو مؤشر إيجابي أكدته حالات الطلاق لعقود الزواج المسجلة منذ ثلاث سنوات التي باتت معدودة وقليلة جداً مقارنة مع غيرها من حالات الطلاق التي ازدادت نسبتها في الآونة الأخيرة إلى 40 بالمئة من الحالات المسجلة في السنوات السابقة، وأكد أن قانون أصول المحاكمات رقم 1 لعام 2016 بالمادة 278 اعتبر صك الزواج سنداً تنفيذياً وفي حال كان المهر غير مقبوض وحصل الطلاق فإنه يحق للزوجة تقديم الصك ووضعه في دائرة التنفيذ وفي حال عدم التسديد فإن الحجز والسجن سيكون من نصيب الزوج.

وبين قاضي المحكمة المذهبية أن أحد أهم أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في الآونة الأخيرة والتي باتت واضحة للمحكمة المذهبية هي وسائل التواصل وعدم استعمالها للغرض المعدة له والتي أدت إلى خلخلة وانعدام الثقة الزوجية بين الزوجين يضاف إليها تدخل الأهل والوضع الاقتصادي خاصة إذا كان الزوج موظفاً أو عاملاً من أصحاب الدخل المحدود.

وأكد وجود إقبال على الزواج وارتفاع نسبته مقارنة مع حالات الطلاق حيث يتم يومياً تسجيل ما بين 15 إلى 30 حالة زواج يقابلها 20 بالمئة من حالات الطلاق تقريباً، موضحاً أن أحد أهم أسباب إقبال الشباب على الزواج حالياً هو لدواعي السفر «مع الأسف» لعدم قبول الدخول والإقامة في كثير من الدول سوى للعائلات.

ولفت منذر إلى أنه منذ تكليفه مهامه كقاض للمحكمة المذهبية تم تفعيل المادة 88 من قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بالمخالفة الرضائية وبالطلاق الإداري وتفعيل مؤسسة التحكيم كما جرى التعامل مع إحدى المؤسسات المختصة بقضايا الزواج لتوعية الشباب بقضايا الزواج ومؤسسة الزواج وقداسة عقد الزواج.